التضاد في دلالة لاحقة (التاء)

د. محمود عبد المنعم عبد الله الديب[1]

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أطلق النحاة على (التاء) اللاحقة بالأسماء والصفات مصطلح (عَلَم التأنيث)، ذلك أن وظيفتها الأصيلة فَصْل المؤنث عن المذكر، فهي– على هذا المعنى– فارقةٌ بين الجنسين.

وعلامات التأنيث –بوجه عام– تختص بـ"الأسماء دون الأفعال والحروف، وذلك من قِبَل أن الأسماء تدل على مسميات تكون مذكرة ومؤنثة، فتدخل عليها علامةُ التأنيث أمارةً على ذلك، ولا يكون ذلك في الأفعال[2] ولا الحروف[3]"[4].

وأصل هذا الاستعمال للتاء أن تكون في الصفات لِتَطَابُقِ بِنْيَةِ الجنسين فيها ولا سيما الصفات الجارية على الفعل فكانت الحاجة إلى علامة فارقة لا مناص منها دفعاً للبس. أما الأسماء الجامدة فـ(تاء التأنيث) طارئة عليها، إذ التأنيث فيها يتحقق بالصيغة، نحو: رجل وامرأة[5]، حمار وأتان،... في الأناسيّ والدَّوابّ، وكذا فيما كان من الجمادات أو ما لا روح فيه، نحو: الشمس، والنار، والرِّيح،... إلخ. وهي لا مقابل لها –بداهة– في المذكر، لأن التأنيث فيها من باب المجاز وعُرْف الاستعمال بخلاف الضرب الأول.

ورغم أصالة لاحقة (التاء) في الدلالة على التأنيث إذ هي –بتعبير النحاة– عَلَمُه وأَمَارَتُه، ففي طاقتها أن تقوم بوظائف عديدة أخرى ينطوي بعضها على دلالات متضادة تُنْبِئ عن ثراء المخزون الدلالي في لاحقة (التاء) مما يجعلها جديرة بالبحث والاستقصاء بغرض رصد دور (التاء) في إنشاء دلالات متضادة، والكشف عن الخصائص الصرفية والدلالية للكائنات اللغوية المُلَقَّحَة بـ(التاء) الضامنة للدلالة وضدها.

وقد يُفَسِّرُ إمكانَ دلالة (التاء) على تلك الثنائيات المتناقضة أنَّ (الشيء قد يرد مع نظيره مورده مع نقيضه) بحسب عبارة ابن جني الأصولية[6].

وقد جاء البحث في أربعة مباحث، هي:

١. ثنائية التأنيث والتذكير.

٢. ثنائية الواحد والجمع.

٣. ثنائية التصغير والمبالغة.

٤. ثنائية الاسمية والوصفية.

٥. ثنائية العربية والعجمة.

ثم انتهى البحث بخاتمة فيها أهم النتائج التي أثمرها النظر في الطاقة الدلالية التي اختزنتها لاحقة (التاء) حين تلحق بالاسم والوصف.

المبحث الأول: ثنائية التأنيث والتذكير.

دلالة (التاء) على التأنيث هو بابها الأصيل، بل لا تخلو (التاء) من معنى التأنيث أيا كانت الوظيفة الفرعية التي تؤديها. جاء في الكليات: "التاء: لمعانٍ كلها راجع إلى التأنيث"[٧]، "وشَبَه التأنيث"[٨].

وتتحقق دلالة التأنيث الأصيلة في (التاء) بأن تكون فارقة بين المؤنث والمذكر[٩] فيما اتفقت بنيته من الصفات الجارية على الفعل، أعني: اسم الفاعل والمفعول وما يلحق بهما مما يعمل عمل الفعل وإن لم يجرِ على بنيته كـ(الصفة المشبهة، والمنسوب بالياء)[١٠]، "كضاربة، ومنصورة، وحَسَنة، وبصريَّة"[١١].

وهذه (التاء الفارقة) بابها الصفات لتطابق بِنْيَتَيْ النوع فيها مما يُخْوِجُها إلى علامة فارقة تفصل المؤنث عن المذكر. أما الأسماء الجوامد فالغالب فيها "أن يُفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كَعَيْرٍ وأتان، وجمل وناقة، وحصان وحجراء، ويستوي مذكرها ومؤنثها، كبشر وفرس"[١٢]. ومن ثمَّ لم تكن العلامة أصيلة في هذا الباب. ورغم ذلك فقد تأتي هذه (التاء الفارقة) "لفصل الأسماء الجامدة، نحو: امرؤ وامرأة، ورَجُل ورَجُلة، وغلام وغلامة، وأسد وأسدة، وإنسان وإنسانة، وحمار وحمارة، وبِرْذَوْن وبِرْذَوْنة، وهو قليلٌ لا ينقاس"[١٣].

وعلى وجه الضد قد تأتي لاحقة (التاء) على نقيض تلك الطريقة في العدد (من ثلاثة إلى عشرة) للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس[١٤]، يقول ابن يعيش: "اعلم أن عدد المؤنث من ثلاثة إلى عشرة بغير هاء، كقولك: (ثلاث نسوة)، و(أربع جوارٍ)، و(عشر ليالٍ)، وعدد المذكر بالهاء، نحو: (خمسة أبياتٍ)، و(سبعة دراهم)، و(عشرة دنانير). وهذا عكس القاعدة، لأن القاعدة إثبات العلامة مع المؤنث، وحذفها مع المذكر. وإنما كان الأمر في العدد على ما ذكر للفرق بين المذكر والمؤنث. وإنما اختص المذكر بالتاء، لأن أصل العدد قبل تعليقه على معدوده أن يكون مؤنثا بالتاء من نحو (ثلاثة)، و(أربعة)، ونحوهما من أسماء العدد، فإذا أردت تعليقه على معدود هو أصل وفرع، جُعِلَ الأصل للأصل، فأُثبتت العلامة، والفرعُ للفرع، فأُسقطت العلامة"[١٥].

ويتحدد النوع في العدد (من ثلاثة إلى عشرة) بحسب أجناس المعدود، والتعويل في ذلك على مفرد الجنس لما فيه من أصالة التذكير والتأنيث. كما أن التكسير مُلْبسٌ، لأن الجمع يُكسب الاسم تأنيثا. وعليه إذا أُضيف العدد المقصود "إلى ما واحده مذكَّر ألحق فيه الهاء، نحو: (ثمانية أيام)[١٦]، لأن الواحد (يوم) وهو مذكّر، وإن أضيف إلى ما واحده مؤنث أُسقط منه الهاء، نحو: (ثماني حِجج) [١٧]، لأن الواحد (حِجّة)، وهو مؤنث"[١٨].

وإنما كان الاعتبار بأسماء الأجناس لا بنفس العدد، لأنه مبهم بخلاف اسم الجنس الذي يجتمع فيه معرفة العدد والنوع[١٩]، نحو: (رجل، وفرس، وامرأة...). فاسم الجنس هو صاحب الأصالة في تحديد النوع لا الوصف، فمن ثم لا اعتداد بالصفة في هذا الموضع. إنما يُقَدَّر لها اسمُ الجنس المراد ماديًّا كان أو معنويًّا، فبه يتحدد حُكْم إلحاق (التاء) علامةً على المذكر أو طرحها دلالةً على المؤنث، "وعلى هذا تقول: (عندي عشرةُ نَسَّاباتٍ) لأنك تريد (رجالا)، وإنما (نسَّابات) نعتٌ. وتقول إذا عنيتَ المذكر: (عندي ثلاثُ دوابَّ يا فتى)، لأن (الدوابّ) نعت، فكأنك قلتَ: (ثلاثةُ بَرَاذِينَ دوابَّ) يا فتى"[٢٠].

ومن شواهد ذلك في لغة التنزيل قوله تعالى: (**مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ**) [الأنعام: ١٦٠)، "لأن المعنى واقع على (حسنات)، و(أمثال) نعت لما وقع عليه العدد"[٢١].

وقد يأتي (المضافُ إليه) اسمَ جنسٍ مذكراً أو مؤنثاً بَيْدَ أنَّ المراد يُحيل إلى خلافه في الضرورة، فالاعتبار حينئذٍ للمعنى، ومنه "قول ابن أبي ربيعة [من الطويل]:

فكانَ مِجَنِّي دَونَ مَنْ كُنت أتقي ثَلاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ ومُعْصِرُ[٢٢]

فإنه لما اضطر جعل (الشخص) بدلا من (امرأة)، إذ كان يقصدها به، ولذلك قال: كاعبانِ ومُعْصِرُ، فأبان"[٢٣]. ولذا قال (ثلاث) بطرح (التاء) على قصد التأنيث، ولو كان التذكير مراداً لأبقَى (التاء) أَمَارَةً عليه.

قد ثبت إذن أن في طاقة (التاء) أن تكون عَلَمًا على المؤنث أصالةً، وأَمَارةً على المذكر عَرَضًا. ولكل باب منهما أسماؤه وصفاته المخصوصة. ويبدو أنَّ هذه الطاقة الدلالية المتضادة للتاء مَكَّنتها من أن تجمع بين الضدين في الكلمة الواحدة، كما يلي:

١. في الصفات: قد تلحق (التاء) صفات المبالغة لتأكيدها سواء "كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكرا أم مؤنثا"[٢٤] من باب (ورود الشيء مع نظيره مورده مع

نقيضه)[٢٥]، إذ يجتمع "المذكر والمؤنث فى الصفة المؤنثة، نحو: رجل علَّامة ورجل نسابة وامرأة نسابة، ورجل هُمَزَة لُمَزَة وامرأة هُمزة لُمَزة، ورجل صَرُورة وفَروقة وامرأة صرورة وفَروقة، ورجل هِلباجة فَقَّاقة وامرأة كذلك، وهو كثير"[٢٦]. و(التاء) في كلٍّ ذلك على الانفصال[٢٧].

٢. في الأسماء: يقرر أهل اللغة والنحو أن (التاء) اللاحقة بأسماء الأجناس إذا لم تكن لمحض التأنيث تقع على المذكر والمؤنث[٢٨]، "كـ(نعامة) للذكر والأنثى، وكذلك (بقرة)، و(جرادة)"[٢٩]، "ويجري هذا المجرى جميعُ ما كان من الأجناس للفرق بين واحده وجمعه بالهاء، وإن لم يكن حيوانًا، نحو: تمرة للواحد، وتمر للجنس، وكذلك: بُرّة وبُرّ، وشعيرة وشعير، وبُسْرة وبُسْر، فهذا بابٌ مطرد"[٣٠]. ويعم هذا الحكم بذلك الجمادات أو ما لا روح فيه، من نحو (سفينة، ومَرْجَانة، وخَشَبة...)، إذ (التاء) فيها من باب التأنيث اللفظي[٣١] سواء قُصِد به المذكر أو المؤنث، فلا وجودَ حقيقيٌّ للتأنيث أو التذكير. و(التاء) في كل ذلك على الانفصال كما هو معلوم.

وكذا فيما جاء دالًّا على المرة من المصدر، نحو: (ضَرْبة، ونَظْرَة،...)[٣٢]. كما يستوي المذكر والمؤنث في نحو (النطيحة، والذبيحة...)، مما لحقته (التاء) أمارة الاسمية[٣٣] كما سيأتي بيانه. وأكثرها غير لازم كما يقرر الرضي.

المبحث الثاني: ثنائية الواحد والجمع.

قد تأتي (التاء) للدلالة على الواحد فَصْلاً له عن جنسه الجمعي[٣٤]، وهو على أنواع:

١. في المخلوقات، كأجناس النبات، نحو: تمرة وتمر، وردة وورد، زهرة وزهر...إلخ. وأجناس الحشرات، نحو: جرادة وجراد، نملة ونمل، نحلة ونحل ... إلخ. وأجناس الحيوان والطير، نحو: بقرة وبقر، حمامة وحمام، بطّة وبطّ...إلخ. وأجناس الجمادات: صخرة وصخر، خشبة وخشب، سحابة وسحاب... إلخ. وهذا بابه الأصيل[٣٥].

٢. في المصنوعات وأكثره مُعَرَّبٌ، نحو: جَوْهَرة وجوهر[٣٦]، سفينة وسفين... إلخ.

كما تأتي (التاء) لفصل آحاد المصادر من أجناسها، "نحو: ضَرْب وضرْبة، وإخراج وإخراجة، واستخراج واستخراجة، وهو قياسٌ في كلِّ واحدٍ من الجنسين المذكورين"[٣٧].

وعلى نقيض ذلك تجيء (التاء) دالّةً على الجمع في الأسماء والصفات، كما يلي:

(أ) الصفات: "تجيء التاء للدلالة على الجمع، وذلك فى الصفات التى لا تُسْتَعْمَلُ موصوفاتُها"[٣٨]، ومنها ما جاء على وزن:

١. (فاعلة)، كقولهم: خرجت خارجة على الأمير، وسابلة، وواردة، وشاربة[٣٩].
٢. (مُفَاعِلة)، نحو: (المهَاجِرة) فيما ارتجزه المسلمون وهم يبنون مسجد المدينة: "(لا عيشَ إلا عيشُ الآخرة، اللهم ارحم الأنصار والمهَاجِرة)"[٤٠]، ونظيرها (مُقاتِلَة الجيش)... وغيرها.
٣. (مُفْعِلة)، كقولهم: (مُسْلِمَة الفتح)، أي: الجماعة التى أسلمت من أهل مكة حين فتحها.
٤. (فَعَّالة)، نحو: السَّيَّارة والجَمَّالة، والبَغَّالة، والحَمَّارة[٤١].
٥. الصفة المنسوبة بالياء، نحو: البصريّة، والكوفيّة، والمرْوَانِيّة، والزُّبيريّة[٤٢].

والكلمات المذكورة "صفة للجماعة تقديرًا، كأنه قيل: جماعة جَمَّالة، فحُذِفَ الموصوفُ لزومًا للعِلْمِ به"[٤٣]. وظاهرٌ أنَّ (التاء) في كل ذلك على الانفصال، فطرحها يمنحنا واحد الصفة الدَّالّ على (الموصوف المفرد المحذوف) قياساً سويّاً.

وثمة وزنٌ آخر هو (فَعُول) حيث تَلْحَقُها (التاءُ) الدَّالّةُ على الجمع، وعليه جاء: "رَكُوب ورَكوبة، وحَلوب وحَلوبة، وقَتوب وقَتوبة"[٤٤]، لكنه لم يسلم من الخلاف والتأويل فنُسِب إلى (التاء) دلالة المفرد تارة، والنقل إلى الاسمية تارة أخرى، يقول الرضي: "وقد جاء (حَلُوبة) للواحد، وحَلُوب للجنس، كتمرة وتمر فالتاء إذن للوحدة، لا للتأنيث، وقد قيل: إن الركوب والركوبة بمعنى واحد، وكذا الحلوب والحلوبة، فالتاء إذن للنقل إلى الاسمية كما فى الذبيحة والأكولة"[٤٥].

(ب) الأسماء: كما فى "كَمْأة، وفَقِعَة، وجَبْأة، فالتاء للجمع والمجرد عنها للمفرد"[٤٦] ودلالة (التاء) على الجمع فى الأجناس قليلةٌ جدًّا، بل هناك مَنْ يرى أن (التاء) فى الأمثلة السابقة للمفرد والمجرد عنها للجمع كما فى سائر أسماء الأجناس، نحو: (تمرة وتمر، وشجرة وشجر...)[٤٧].

ويبدو أنَّ قدرة (التاء) على احتمال الدلالات الضدية هي التي فتحت الباب لمثل هذه التأويلات المترددة بين الشيء ونقيضه سواء في الصفات أو الأسماء.

المبحث الثالث: ثنائية التصغير والمبالغة.

أشار بعض أهل اللغة إلى أن (التاء) قد تلحق بعض الأسماء بغرض الدلالة على تصغير التحقير أو التمليح أو التقليل، يقول الفيروزآبادي عن كلمة (سَبْعَة) اسما لرجل: "... كان اسمه سَبْعًا، فَصُغِّرَ وحُقِّرَ بالتأنيث"[٤٨]، "كما قالوا: ثَعْلَبَةَ ونَحوه"[٤٩]. ونصَّ أبو بكر بن الأنباري على أنها قد تلحق بمصغر المذكر، ومن ذلك قوله في تصغير (الثَّدْي): "والثُّدَيَّة: صغرتَ بالهاء، والثَّدْي

مذكر، لأنه ذهب إلى لَحْمَةٍ من الثَّدْي أو قطعةٍ منه"[٥٠]. وظاهر تفسيره أنها لم تلحق بهذا الثلاثي المذكر إلا لمزيد تصغير وتقليل، ويُقوّي هذا التفسير أنّ (التاء) لا تلحق الأسماء حال تصغيرها إلا مؤنث الثلاثي، كما هو معلوم.

وأوضحُ من ذلك قولُه في تصغير (لَهو) عَلَماً على امرأة: "وقال الفراء: إذا سميت امرأة باسم مذكر، كقولك: (هذه لَهْوٌ، وبَرْقٌ، وكذلك كَلَلٌ، وطَرَبٌ)، وما أشبههنّ فَلَكَ فى تصغيره وجهان: إن نويتَ أنك سميتها بجزءٍ من اللهوِ قليلٍ صَغَّرْتَها بالهاء، فقلت: (هذه لُهَيَّة قد جاءت، وهذه بُرَيْقَة)، وإنما أدخلتَ الهاء فى اللهو، وقد عرفته مذكرا، ثم سميت به مؤنثا، لأنه إذا كان بَعْضاً من اللَّهْو فى النِّيَّة، فكأنه قد كان ينبغى له أن يكون بالهاء. ألا ترى أن قليل الضرب أو النظر، إنما يقلل فى الواحدة، فيقال: نَظْرة وضَرْبة، وإن شئت قلتَ: (هذه لُهَيٌّ قد جاءت) بغير الهاء، لأنه مذكر فى الأصل، فصغرته على أصله، ولو نويت أن تسميها باللهو الذى يقع على الكثير لم يكن تصغيره إلا بطرح الهاء. ألا ترى أنه مذكر، وأنك لم تَنْوِ فيه تقليلاً تنوى فيه (فَعْلة)، فكان بمنزلة امرأة سميتها بـ(زيد)، فقلت: (هذه زُيَيْدُ قد جاءت لا غير)"[٥١].

والقياس على نحو (نَظْرة وضَرْبة) في محله ذلك أنَّ التقليل نوعُ تصغير، ومن ثمَّ ينضوي تحت هذا الحُكم كل ما لحقته (التاء) لضربٍ من التقليل، ومن ذلك:

١. دلالتها على الوَحدة بانتزاع الواحد من جنسه، نحو: (حصى وحصاة، وسفرجل وسفرجلة، ولؤلؤ ولؤلؤة...).
٢. دلالتها في الباب نفسه على القطعة أو الطائفة أو الجزء من الشيء الذي يكون كتلةً لا يمكن فصل واحدها ليأتي مستقلا على النحو المعروف في مثل (تمر وتمرة، نمل، ونملة،...). ومن ذلك ما أورده ابن منظور، مثل: "التُرْب، والتُّراب... الطائفة من... ذلك تُرْبة، وتُرابة"[٥٢]، و"الحَدِيد: هذا الجوهر المعروف... القطعة منه حَدِيدة..."[٥٣]، و"الذَّهَب: التبر، القطعة منه ذَهَبَة"[٥٤]، و"العَسَل:... الواحدة عَسَلة، جاءوا بالهاء لإرادة الطائفة، كقولهم: لَحْمَة، ولَبَنَة..."[٥٥].

وقد نبَّه الكفوي على هذا الفرق قائلا: "وتاء الوَحدة إذا دخلت على ذات الأفراد يرادُ فردٌ منها، وإذا دخلت على ذات الأجزاء يرادُ بعضٌ منها"[٥٦].

٣. ويلحق بهذا الضرب كل ما دلّ على بقايا الأشياء مختوماً بـ(التاء)، وأكثره على وزن (فُعَالة)، نحو: الثُّمَالة[٥٧]، والحُطَامَة، والشُّفَافَة،... وغيرها كثير[٥٨]. وقد نصت بعض المعجمات على استعمال شيء من الأمثلة المذكورة عاريةً من (التاء)، جاء في

(اللسان): "والثُّمَالُ جمع ثُمَالة، وهي الرَّغوة... قال ابن سيده: فالثُّمَال والثُّمَالة على هذا من باب كَوْكَبٍ وكَوْكَبَة"[٥٩]. فالتاء –على ذلك– في تقدير الانفصال. على أنَّ دلالة القلة غير معدومة فيها ولو كانت الكلمة مبنية عليها في الأصل، وإلا لكانت اللغة تزيد بعض أحرفها لغواً!

٤. دلالتها على القلة بفصل آحاد المصادر من أجناسها، فالمصدر جنس عام محمولٌ على التذكير تلحقه (التاء) فتقيد مُطْلَقَه بالمرة الواحدة، نحو: (ضَرْبَة، وإِكْرَامَة، واستخراجة،...) في الثلاثي وغيره قياساً سويًّا.

إنّ عراقة (التاء) في الدلالة على التصغير والتقليل بل الإيغال فيهما قد وجَد صداه في مختلِف (المحكيات) التي توسعت في إلحاق (التاء) بأعلامها المحكية المصغرة على طريقة الدَّارجة مؤنثةً ومذكرةً[٦٠] على سبيل (التمليح والتلطيف والتدليل أو التحقير) وكلها فرعٌ على التصغير. ففي مصر مثلا يشيع استعمال: (هَنُّومَة، وحَلُّومَة، ومَرْيومَة،...) تدليلا للإناث وأصلها (هانم، وأحلام، ومريم). وللذكور يقال تمليحاً وتحبباً لمثل: (رَجَب، وسمير، وحسن،..) (رَجُّوبَة، وسَمُّورة، وحَسُّونة،...)[٦١] وغيرها كثير، كما يشيع استعمالها بغير (التاء)، مما يثبت أن (التاء) أُلحقت لمزيد تصغير.

وفي سورية تشيع أيضاً أمثلة مشابهة، نحو: (عَبُّودة لعَبْد، وأَمُّونة لأمينة، وقَدُّورة لقادر)[٦٢] لمزيد تصغيرٍ بالتاء، ولمجرد التصغير تمليحاً بطرحها.

وعلى النسق نفسه في الجزائر نجد: (عَزُّوزة لعزيز، وكَرُّومة لكريم، ...)[٦٣]، وكذا في تونس والأردن والعراق[٦٤]... وغيرها. فضلا عن الاشتراك في استعمال بعض هذه الأعلام بين العديد من المحكيات.

وجاء في غير العَلَم: (بَنُّوتة) تصغيراً لـ(بنت) في مصر والجزائر[٦٥]، وفي سورية يقولون: (حَجُّورة) تصغيراً لـ(حَجَر)، و(لَقُّومَة) تصغيراً لـ(لُقْمَة)[٦٦]. وجميع ذلك من باب الإيغال في التصغير بطريق لاحقة (التاء).

وعلى وجه الضد[٦٧] تأتي لاحقة (التاء) للمبالغة للمذكر والمؤنث على السواء، نحو: "رَجُل رَبْعَة، وامرأة رَبْعَة"[٦٨] أو لتأكيدها إذا لحقت بما وُضِع على بناء المبالغة مدحاً، نحو: (علَّامة ونَسَّابة،...) أو ذمًّا، نحو: (صَخّابة، ومَلولة، وهُمَزة،...)، وهذا كثير في كلام العرب[٦٩]. وكل ذلك على انفصال (التاء)[٧٠].

ومجيء (التاء) لتأكيد المبالغة مقصورةً على المذكر جدُّ نادرٍ في العربية، نحو: (رجلٌ **بُهْمَةٌ**)، أي: شجاع، خاصٌّ بالمذكر[٧١]، "ولا يُوصف النساءُ بالبُهْمةِ"[٧٢]. و"قالوا: رجل **مِجْذامةٌ**[٧٣]، ورجلٌ **مِعْزابةٌ**[٧٤]، فجاء وصفًا للاسم المذكر خاصة"[٧٥]. وَوَرَدَ في (العين): (الهاء) في "(مِعزابةٌ) توكيدُ النعت، وكذلك الهاء توكيدٌ في النّسّابة ونحوها. ويُقَالُ: أُدْخِلَت الهاءُ في هذا الضّربِ من نعوتِ الرّجالِ، لأنَّ النّساءَ لا يُوصَفْنَ بهذه النعوت"[٧٦]. و(التاء) في كلِّ ذلك على الانفصال[٧٧].

وثمة سبلٌ أُخَرُ لـ(التاء) رأى فيها علماء العربية نَوعَ توكيد ومبالغة، وبينهما رحمٌ وقربى، ومن ذلك:

١. (التاء) اللاحقة بالعدد من (ثلاثة) إلى (عشرة) تجري "مجراها في مثل (علَّامة) و(نَسَّابة) للإشعار بقوة المبالغة في الصفة، وتضاعفها في المعنى"[٧٨]. وقوة المبالغة فيهما نابعة من أنَّ (التاء) لم تلحق لمحض التأنيث، بدليل دلالتها على التذكير فيهما. ومن ثم جُعِلَ هذا التأنيث "أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة"[٧٩].

٢. (التاء) اللاحقة بالمصدر الصناعي، يقول ابن دُرُسْتَوَيْهِ: "وأُنِّثَت (العُبوديَّة)، و(الرُّبُوبِيَّة) للمبالغة وتوكيد المعنى، وكما قيل في (الدَّيْمومة: الدَّيْمومِيَّة)"[٨٠].

٣. وقد تلحق (التاء) ببعض الأسماء الجوامد لتأكيد التأنيث فيما كان مقابله المذكر موضوعاً على صيغة أخرى، "وهو قليل نحو: (ناقة) و(نعجة)، وذلك أن الناقة مؤنثة من جهة المعنى، لأنها في مقابلة (جَمَل)، وكذلك (نعجة) في مقابلة (كبش)، فهو بمنزلة (عَنَاق) و(أَتَان)، فلم يكن محتاجا إلى عَلَم التأنيث، وصار دخول العَلَم على سبيل التأكيد، لأنه كان حاصلا قبل دخوله"[٨١]، أو على جهة الاستيثاق بتعبير أبي بكر بن الأنباري[٨٢].

٤. كما تلحق (التاء) جمع التكسير لتأكيد تأنيثه، لأن التكسير يُحدث في الاسم تأنيثا، وتكون واجبة الاتصال "في بناءين: أفعلة كأغربة، وفِعْلة كغِلْمة، أو جائزة، وهو في ثلاثة أبنية: فِعَالة كجِمَالة، وقد تلزم في هذا البناء كما في: حِجَارة وذِكَارة، وفُعُولة كصُقُورة وبُعُولة وخُيوطة، وقد تلزم كعُمومة وخُؤُولة، والجمع الأقصى: كصَيَاقلة وملائكة، ولا تلزم"[٨٣]. والتأكيد صنو المبالغة على ما هو بادٍ فيما مرَّ.

المبحث الرابع: ثنائية الاسمية والوصفية.

يرى أهل اللغة والنحو أنَّ لاحقة (التاء) قد تجيء "أمارة للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وعلامة لكون الوصف غير محتاج إلى موصوف، كـ(النطيحة)، و(الذبيحة)"[٨٤]، يقول سيبويه:

"وتقول: شاة ذَبِيحٌ، كما تقول: ناقة كَسِيرٌ. وتقول: هذه ذَبِيحةُ فلانٍ وذَبِيحُتك. وذلك أنك لم ترد أن تُخبر أنها قد ذبحت ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حَيَّة فإنما هي بمنزلة (ضَحِيةٍ). وتقول: (شاةٌ رَمِيٌّ) إذا أردت أن تخبر إنها قد رميت. وقالوا: (بئس الرَّمِيَّة الأرنب)، إنما تريد بئس الشيء مما يُرمَى، فهذه بمنزلة (الذبيحة). وقالوا: (نعجةٌ نطيحٌ)، ويقال (نطيحةٌ) شبهوها بسمينٍ وسمينةٍ. وأما (الذبيحة) فبمنزلة (القَتُوبة) و(الحَلوبة)، وإنما تريد هذه مما يُقْتِبُون وهذه مما يَحْلِبُون، فيجوز أن تقول: قَتُوبَةٌ ولم تُقْتَب، ورَكُوبةٌ ولم تُرْكب، وكذلك (فَرِيسة الأسد) بمنزلة (الضَّحِية)، وكذلك (أَكِيلة السبع)"[٨٥].

وتكون أيضًا "للنقل من الوصفية إلى الاسمية، كما في (الحقيقة)، فإن اللفظ إذا صار اسماً لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفاً، كان اسميته فرعاً لوصفيته، فيشبه المؤنث، لأن المؤنث فرعُ المذكر، فتجعل (التاء) علامة للفرعية"[٨٦].

والتاء في أغلب الأمثلة المذكورة على الانفصال[٨٧]، وإلا فـ(تاء) نحو (ضحيَّة) لازمة.

ويلحق بهذا الباب كل وصف للمذكر والمؤنث لحقته (التاء) للمبالغة أو لتأكيدها، كـ(رَبْعة، ونَسَّابة) إذ حملها سيبويه على نحو: الطَّرِيدة[٨٨]، وحملها غيره على (البَهيمة)[٨٩]، و(التاء) في كل ذلك للنقل من الوصفية إلى الاسمية.

وأوغل منها في اللَّحَاق بباب الاسمية، نحو: (هديَّة)[٩٠]، و(كفَّارَة)[٩١] انتقالا بطريق (التاء) من معنى الوصفية إلى الدلالة على اسم الذات.

وتلحق (التاء) لنقل الوصف زنة (فاعل) إلى الاسمية للدلالة على الأداة[٩٢]، نحو: "(الجامعة): الغُلّ لأنها تجمع اليدين إلى العنق... وكذا القول في (الخابية) لظرف الماء المعروف، أصلها (الخابئة) سميت بذلك لأنها تُخبّئ ما فيها... و(الماثلة) لمنارة المسرجة... و(العاتكة) للقوس... و(الدَّالية) لأنها تدلى في البئر..."[٩٣] وغيرها كثير. و(التاء) في جميع ذلك على الانفصال.

وتأتي قياسًا أمارة على هذا النقل في المصدر الصناعي، يقول الكفوي: "والكيفيَّة: اسم لما يجاب به عن السؤال بـ(كيف)، أُخِذَ من (كيف) بإلحاق (ياء النسبة) و(تاء النقل) من الوَصْفِيَّة إلى الاسمية بها"[٩٤]. ووجه النقل هنا أنَّ المصدر الصناعي تلحق به (ياء) النسب الدَّالّة على الوصف فتأتي (تاء النقل)[٩٥] لتحوّله إلى الاسمية، ومن ذلك: الإنسانيَّة، والجنسيَّة، والفرديَّة... إلخ.

وعلى وجه الضد تأتي (التاء) أمارة على الوصفية إذا كانت فارقةً، لأنها مؤذنة بجريان الاسم المشتق على الفعل[٩٦]، يقول الرضي: "إنَّ الأغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء، ثم حُمل اسما الفاعل والمفعول عليه، لمشابهتهما له لفظا ومعنى... فألحقا (التاء) للتأنيث كما تلحق الفعل، ثم جاء مما هو على وزن الفاعل: ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل، ومرة الإطلاق، وقصدوا الفرق بين المعنيين، فأنثوا بتاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل لمشابهته له معنى، بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق، ليكون ذلك فرقا بين المعنيين"[٩٧].

فكل ما خرج من الصفات عن الجريان على الفعل يأتي على أحد وجهين:

الأول: بغير تاء مطلقا، ومنه ما خص المؤنث، كـ(حائض، وحامل، ومُرضِع،...)[٩٨].

الثاني: بتاء مطلقا للمذكر والمؤنث، وهي (التاء) اللاحقة للمبالغة أو لتأكيدها، نحو: (رَاوِيَة، وعلَّامة، ولُمَزَة، ...).

باختصار (كل ما ضارع الاسم) على وجه من الوجوه يخرج عن الجريان على الفعل، وفي ذلك تَبَعُدٌ من الوصفية. فإذا قُصِد الحدوثُ بإجراء الوصف على معنى "المضارع أو غيره من معنى الحال والاستقبال والمضيّ، فلابدَّ من إلحاق علامة التأنيث في الصفة، كما تلحق العلامة بفعلها، كقولك: مررتُ بضاربةِ الرجل، أي: بالتي ضربت الرجل، وهذه حائضةٌ غداً، وطالقةٌ الليلة، أي: تحيض وتطلق، لأن هذا قد جرى للمؤنث على فعل لها فيه علامة تأنيث، فإن لم تُرِدْ معنى الفعل في الوقت وأردتَ النسب... لم تَحتَجْ إلى علامة تأنيث"[٩٩].

وعلى معنى الفعل جاء قوله تعالى: (**يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ**) [الحج: ٢]، والمعنى: تُرضعُ ولدها[١٠٠]. فالتاء –وهي الفارقة في مثل هذا الموضع ونظائره– تمكينٌ في الوصفية.

وأقوى من هذا أن تلحق (التاء) ببعض الأسماء إيذاناً بتمكُّن معنى الوصفية، ومن ذلك أن تلحق بالمصدر، وقد نبَّه ابن جني على هذا المسلك الدقيق في غير موضع، ومن ذلك قول العرب: "رجلٌ عدلٌ وامرأةٌ عدلةٌ، وفرسٌ طَوْعةُ القيادِ، وقال أُمَيّة – أنشدَناه –:

والحَيَّةُ الحَتْفَةُ الرَّقْشَاءُ أَخْرَجَهَا مِنْ بَيْتِهَا آمِنَاتُ اللهِ، والكَلِمُ[١٠١]

قيل: هذا مِمَّا خرج على صورة الصفة، لأنهم لم يُؤْثِرُوا أن يبعدوا كلَّ البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع الفرق فيه بين مذكَّره ومؤَّنثه"[١٠٢] بـ(التاء)، حفظاً للأصول وتنبيهاً عليها[١٠٣].

وإذا كان علماء العربية قد قرروا أنَّ (التاء) الفارقة قد تدخل الأجناس –قليلا وعلى غير قياس– نحو: رَجُل ورَجُلة، وغلام وغلامة، وأسد وأسدة... إلخ، فإن لَحَاق (التاء) يُهَيِّئُها– في بعض الاستعمالات– لتمكن الوصفية. وشاهدُ ذلك ما ورد في (تاج العروس): "ويُقال لِلْمَرْأَةِ: رَجُلَة إذا كانتْ مُتَشَبِّهَةً بالرَّجُلِ في بعضِ أحوالِها. قلتُ: ويُؤيِّدُهُ الحديثُ: أنَّ عائشةَ– رَضِيَ اللهُ عنها– كانتْ رَجُلَةَ الرَّأْيِ، أي: كانَ رَأْيُها رَأْيَ الرِّجالِ"[١٠٤].

ويقوِّي هذا الرأي أن الأصل في الوصف باسم الجنس الجامد الواقع نعتًا أن يبقى على حاله دون تغيير تنبيهاً على عدم أصالته في الوصفية، نحو: "مررت بامرأة أَسَدٍ، وبامرأةٍ حَجَرٍ الرأس، ولا يقال: أَسَدَة، ولا حَجَرَة"[١٠٥].

دخول (التاء) –إذن– في نحو (رَجُلَة الرأي) تمكينٌ للوصفية، وهذا أوغل في الباب من سابقه لأصالة أمثلته في الاسمية بوصفها من الأجناس المادية الجامدة.

المبحث الخامس: ثنائية العربية والعجمة:

قرر علماء العربية في قواعدهم الأصول أنَّ (تاء التأنيث) "إنما تكون في العربي لا في الاسم الأعجمي كـ(التوراة)"[١٠٦]. فكل ما مرَّ مما لحقت به (التاء) للتأنيث أو شِبهه –إذا استثنينا ياقوتة ونحوها– عربيٌّ محضٌ. يستوي في ذلك الأسماء والصفات على اختلاف الوظائف التي تؤديها هذه اللاحقة.

ولعراقة هذه اللاحقة في وجدان الكَلِم العربيّ استعملها ذوو اللسان– **على النقيض**– لاحقة تعريب إلماحاً إلى أنَّ ما لَحَقتْ به أعجميُّ الأصل والنسب، طارئٌ على العربية، لاحقٌ بها ادَّعَاءً، وذلك على وجهين:

الأول: (التاء) اللاحقة بالجمع، نحو: مَوْزج ومَوازجة، وصَولج وصَوالجة، وكَرْبج وكَرَابجة، وطَيلسان وطَيالسة، وجَوْرب وجَوَاربة[١٠٧].

الثاني: (التاء) اللاحقة لفصل الواحد عن جنسه الجمعي، ومن ذلك: "الجَوْهَر: معروف، الوَاحد: جَوْهَرة، والجَوْهَر: كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به...، وقيل فارسيٌّ مُعَرَّب"[١٠٨]

"االيَاقوت، يقال: فارسيّ مُعَرَّبٌ، وهو (فاعول)، الواحدة: ياقوتة، والجمع: اليواقيت"[١٠٩].

"الزَّرَجُون: قضبان الكَرْم، و– الخمر، و– صِبغٌ أحمر، الواحدة: زَرَجونة.(مع)"[١١٠].

وهذا الوجه أوسع من سابقه، وهو كثير شائع. وله نظائر في القرآن الكريم[١١١] وكلام العرب. وإنما ساغ في لسانهم لما في مَكِنَةِ (التاء) من استيعاب النقيضينِ، على نحو ما بَيَّنَ استقصاءُ سيرة استعمالها في الأسماء والصفات.

الخاتمة والنتائج

أثبت البحث أن في طاقة لاحقة (التاء) الدلالة على الثنائيات المتضادة، ومن ذلك:

١. تأتي لاحقة (التاء) الخالصة لوجه التأنيث فارقةً بين المؤنث والمذكر في الصفات قياساً وفي الأسماء على غير قياس، وتنحصر دلالتها على المذكر في العدد من (ثلاثة إلى عشرة)، والمؤنث منه بطرحها.

٢. في طاقة (التاء) أن تجمع في الكلمة الواحدة بين النقيضين: المؤنث والمذكر، إذا لم تكن (التاء) لمحض التأنيث كأن تكون للمبالغة أو لتوكيدها، وللفرق بين الواحد وجمعه، وللمرة من المصدر، وللنقل إلى الاسمية.

٣. تجيء (التاء) للدلالة على واحد اسم الجنس الجمعيّ، كـ(تمرة وتمر)، أو بعضه، كـ(ذَهَب وذَهَبَة). وفي المرة من المصدر كـ(ضَرْبَة وضَرْب). وتأتي ضدّاً دالة على الجمع، كـ(البصريّة والمارَّة).

٤. في قدرة (التاء) أن تَلحق بالأسماء للدلالة على التصغير والتقليل ومزيد التصغير في العربية الفصيحة ومحكياتها. كما تأتي على النقيض دالَّةً على المبالغة والتوكيد، وكلاهما نوع تكبير وتعظيم وتشديد.

٥. قد تأتي (التاء) للنقل من الوصفية إلى الاسمية، كـ(ضحيَّة وذبيحة) وما جرى مجراهما. وعلى النقيض قد تُمَكِّنُ الاسم في الوصفية، نحو: عَدْلَة، ورَجُلَة الرأي.

٦. دلالة (التاء) على التأنيث أصلٌ في العربية، لكنها قد تَلْحَقُ بما نُقِل مُعَرَّباً، كـ(جواربة وياقوتة)، إلماحاً إلى أعجميته الأولى، وإلحاقه بالعربية ادَّعَاءً.

الهوامش:

[١] مدرس اللغة العربيَّة وآدابها (تخصص لغة ونحو)، بكلية الألسن– جامعة كفر الشيخ.

[٢] تعليل ذلك أن الأفعال "موضوعة للدلالة على نسبة الحَدَث إلى فاعلها، أو مفعولها... وأما لحاق العلامة بها نحو: (قامت هند)، و(قعدتْ سُعاد)، فلتأنيث الفاعل لا لتأنيثها في نفسها". شرح المفصل: ٣/٣٥٢، ٣٥٤.

[٣] وتعليل ذلك في الحروف أنها "لا تدل على معنى تحتها، وإنما تجيء لمعنى في الاسم والفعل، فهي لذلك في تقدير الجزء من الاسم والفعل، وجزء الشيء لا يؤنث". المرجع السابق: ٣/٣٥٤.

[٤] المرجع السابق: ٣/٣٥٢.

[٥] (التاء) فيها لتأكيد التأنيث، وقد تكون (فارقة) لو وُضِعَت بإزاء (امرئ)، وهو قليل في الأجناس.

[٦] انظر، الخصائص: ٢/٢٠٣.

[٧] الكليات: ٢١١.

[٨] شرح المفصل، (المتن): ٣/٣٦٥.

[٩] انظر، ارتشاف الضرب: ٢/٦٣٧، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/٢٨٠، وشرح المفصل: ٣/٣٦٥.

[١٠] انظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/٢٨٠.

[١١] انظر، المرجع السابق: ٣/٢٨٠.

[١٢] شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/٣٤٢.

[١٣] ارتشاف الضرب: ٢/٦٣٧، وانظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/٢٨٠، وشرح المفصل: ٣/٣٦٥، ٣٦٦، والمذكر والمؤنث، للمبرد: ١٠٥.

[١٤] انظر، شرح المفصل: ٣/٣٦٧.

[١٥] المرجع السابق: ٤/٦، وانظر، أسرار العربية: ٢١٨، ٢١٩، والمذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري: ١/٢١٧، وما بعدها.

[16] الشاهد منتزع من قوله تعالى: (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ) [الحاقة: ٧]

[17] الشاهد منتزع من قوله تعالى: (عَلَىٰ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ) [القصص: ٢٧].

[18] شرح المفصل: ٦/٤.

[19] انظر، المقتضب: ١٥٣/٢، وشرح المفصل: ٥/٤.

[20] المذكر والمؤنث، للمبرد: ٩٩.

[21] المرجع السابق: ٩٩.

[22] ديوانه: ١٢٧.

[23] المذكر والمؤنث، للمبرد: ٩٨، ٩٩، وانظر، إصلاح المنطق: ٢٩٨.

[24] الخصائص: ٢٠٣/٢.

[25] انظر، المرجع السابق: ٢٠٣/٢.

[26] المرجع السابق: ٢٠٣/٢، وانظر، وتصحيح الفصيح وشرحه: ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٨، وما بعدها.

[27] انظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٨٢/٤، والمذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري: ٢١٧/١.

[28] انظر، المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري: ٥٧/١، وتصحيح الفصيح وشرحه: ٤٢٨.

[29] المرجع السابق: ٥٧/١، وانظر، تصحيح الفصيح وشرحه: ٤٢٨.

[30] التبصرة والتذكرة: ٦٢٠/٢، ٦٢١.

[31] انظر، توضيح المقاصد: ١٣٥٣/٣. جاء في (المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري: ١٤٦/١): "وكل ما كان من غير الحيوان فلا حقيقة لتأنيثه".

[32] انظر، تصحيح الفصيح وشرحه: ٤٢٨.

[٣٣] انظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/ ٢٨٥، ٢٨٦.

[٣٤] انظر، الكتاب: ٣/٥٨٢-٥٨٦.

[٣٥] شرح المفصل، (متن الزمخشري): ٣/٣٢٢.

[٣٦] لسان العرب، (جهر): ٢/٣٩٩

[٣٧] شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/٢٨٠.

[٣٨] المرجع السابق: ٤/٢٨٢.

[٣٩] المرجع السابق: ٤/٢٨٢.

[٤٠] تهذيب سيرة ابن هشام، لعبد السلام هارون: ١١٠، مكتبة السنة، القاهرة، ط٦، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

[٤١] انظر، شرح كافية ابن الحاجب: ٤/٢٨٢، وشرح المفصل: ٣/٣٧٠.

[٤٢] المرجع السابق: ٤/٢٨٢.

[٤٣] المرجع السابق: ٤/٢٨٢.

[٤٤] المرجع السابق: ٤/٢٨٢.

[٤٥] المرجع السابق: ٤/٢٨٢.

[٤٦] شرح شافية ابن الحاجب: ٢/٢٠٠، ٢٠١، وهى ضروب من النبات.

[٤٧] انظر، المرجع السابق: ٢/٢٠١.

[٤٨] القاموس المحيط، (سبع): ٩٣٧.

[٤٩] تاج العروس، (سبع): ٢١/١٦٥.

[٥٠] المذكر والمؤنث، لأبى بكر بن الأنبارى: ١/١٥٩.

[٥١] المرجع السابق: ٢/٣١١، ٣١٢.

[٥٢] لسان العرب، (ترب): ٢/٢٢.

[٥٣] المرجع السابق، (حدد): ٣/٨٠.

[٥٤] المرجع السابق، (ذهب): ٥/٦٦.

[٥٥] المرجع السابق، (عسل): ٩/٢٠٩، وانظر، (ل، ح، م): ١٢/ ٢٥٢.

[٥٦] الكليات: ٢١١.

[٥٧] انظر، لسان العرب، (ثمل): ٢/١٢٩. وجاء في موضع آخر: "والثُّمْلة والثَّمَلة والثَّمِيلة والثُّمالة: الماء القليل يبقى في أَسفل الحوض أَو السِّقاء أَو في أَي إِناء كان. والمَثْمَلة مُسْتَنْقَع الماء، وقيل الثُّمالةُ: الماء القليل في أَيّ شيء كان". [المرجع السابق: ٢/١٢٨]

[٥٨] انظر في هذا الوزن وغيره مما ورد مختوماً بالتاء: أسماء بقايا الأشياء: ٣١، وما بعدها.

[٥٩] انظر، لسان العرب، (ثمل): ٢/١٣٠، وانظر، المخصص: ١/٤٦٠.

[٦٠] انظر في تفصيل ذلك: التصغير في أسماء الأعلام العربية: ٢٥، وما بعدها.

[٦١] انظر، المرجع السابق: ٥٠.

[٦٢] انظر، المرجع السابق: ٤٧.

[٦٣] انظر، المرجع السابق: ٤٧.

[٦٤] انظر، المرجع السابق:٤٧، ٤٨.

[٦٥] انظر، المرجع السابق: ٤٥.

[٦٦] انظر، المرجع السابق: ٤٥.

[٦٧] قد ألمح الدكتور إبراهيم السامرائي في إشارة خاطفة إلى هذا التضاد الكامن في لاحقة (التاء)، فذهب إلى "أن التاء تفيد التقليل والتنكير هذا هو الغالب لأن التاء فى (عَلاَّمة، ونَسَّابة) هى غير ذلك، وربما كانت على سبيل التضاد" [فقه اللغة المقارن، هامش (٩): ١٩٥].

[٦٨] تصحيح الفصيح وشرحه: ٤٢٨.

[٦٩] انظر المرجع السابق: ٤٢٩– ٤٣١.

[٧٠] جاء في [المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري: ١٢٢/١]: "وقد يُسْقطون الهاء، فيقولون: رجلٌ علَّام ونسَّاب وراوٍ، ورجل هِلْباجٌ وزُمَيَّلٌ وزُمَّالٌ وتِلْقَامٌ".

[٧١] انظر، ارتشاف الضرب: ٦٣٩/٢. وقد جاءت المبالغة في هذا المثال من جهة المصدرية، ورد في (لسان العرب، بهم: ٥٢٥/١): "وفي نوادر الأَعراب: رجل بُهْمَةٌ، إذا كان لا يُثْنَى عن شيء أَراده. قال ابن جني: البُهْمةُ في الأَصل مصدر وُصف به يدل على ذلك قولهم: هو فارسُ بُهْمةٍ، كما قال تعالى: (وأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ) [الطلاق: ٢] منكم فجاء على الأَصل ثم وصف به فقيل رجل عَدْل ولا فِعْل له".

[٧٢] لسان العرب، (بهم): ٥٢٥/١.

[٧٣] هو "الشديد السير القَطَّاع للسفر". المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري: ٤٢٥/١.

[٧٤] "الرجل الذي يُطيل العُزوب عن أهله". المرجع السابق: ٤٢٥/١.

[٧٥] المرجع السابق: ٤٢٥/١.

[٧٦] العين، (عزب): ٣٦١/١، وانظر، تصحيح الفصيح وشرحه: ٤٢٥.

[٧٧] انظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٨٢/٤، وتصحيح الفصيح وشرحه: ٤٢٥.

[٧٨] انظر، شرح المفصلْ : ٦/٤، والمذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري: ٢١٧/١، وما بعدها.

[٧٩] انظر، الخصائص: ٢/ ٢٠٣. وانظر، أمالي ابن الشجري: ٢٤٩/٢.

[٨٠] انظر، تصحيح الفصيح وشرحه: ٢٠٩.

[٨١] شرح المفصل: ٣٦٦/٣.

[٨٢] انظر، المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري: ٥٣/١.

[٨٣] شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٨٥/٤، وانظر، ارتشاف الضَّرَب: ٦٣٩/٢.

[٨٤] شرح كافية ابن الحاجب: ٢٨٥/٤، ٢٨٦.

[٨٥] الكتاب: ٦٤٧/٣، ٦٤٨، وانظر، شرح شافية ابن الحاجب: ١٤٢/٢، ١٤٣، وتصحيح الفصيح وشرحه: ٤١٦، ٤١٧.

[٨٦] الكليات: ٢١١.

[٨٧] أو (غير لازمة) بمصطلح الرضي، انظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/ ٢٨٦.

[٨٨] انظر، الكتاب: ٦٣٨/٣.

[٨٩] انظر، المزهر: ٢٠٥/٢، والمذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري: ٨٢/٢.

[٩٠] يقول الدكتور فخر الدين قباوة: "وهَدِيّة: فعيلة، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر: أُهِدِىَ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة. والتاء مزيدة فيه للنقل من الوَصْفِيَّة إلى الاسميَّة، لأنه من الصفات الغالبات" [التحليل النحوى: ١٢٢].

[٩١] المُفَصَّل في تفسير القرآن الكريم، المشهور بتفسير الجلالين: ٣٨٩.

[٩٢] انظر، في أصول اللغة: ٢٦/١.

[٩٣] انظر، المرجع السابق: ٢٦/١.

[٩٤] الكليات: ٦٣٤.

[٩٥] انظر، المنهج الصوتي للبِنْيَة العربية: ١١٢.

[٩٦] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣٨٦/٤.

[٩٧] شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٨٩/٤.

[٩٨] انظر، المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري: ١١٩/١، ١٢٠، تصحيح الفصيح وشرحه: ٤١٣-٤٢٣.

[٩٩] تصحيح الفصيح وشرحه: ٤١٣.

[١٠٠] انظر، المرجع السابق: ٤٢٠.

[١٠١] ديوان أمية بن أبى الصلت: ١١٥، وفيه (القَسَمُ) موضع (الكَلِمُ).

[١٠٢] الخصائص: ٢٠٧/٢.

[١٠٣] المرجع السابق: ٢٠٧/٢.

[١٠٤] تاج العروس، (رجل): ٣٥/٢٩.

[١٠٥] ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩١٠.

[١٠٦] الكليات: ٢١١.

[١٠٧] انظر، الكتاب: ٦٢٠/٣، وشرح كتاب سيبويه: ٣٦١/٤.

[١٠٨] لسان العرب، (جهر): ٣٩٩/٢.

[١٠٩] المرجع السابق، (يقت): ٤٥٣/١٥.

[١١٠] المعجم الوسيط، (زرجن): ٣٩١.

[١١١] ومنه قوله تعالى: (يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ) [الرحمن: ٢٢].

المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢. أسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد بَهْجَةْ البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م.

٣. أسماء بقايا الأشياء، لأبي هلال العسكري، تحقيق ماجد الذهبي، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٤. إصلاح المنطق، لابن السِّكّيت، شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧م.

٥. أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، الخانجي، القاهرة، بدون تاريخ.

٦. تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي، دار الهداية، [ترقيم الشاملة الموافق للمطبوع].

٧. التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٨. التحليل النحوي أصوله وأدلته، للدكتور فخر الدين قباوة، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

٩. تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دُرُسْتَوَيَه، تحقيق الدكتور محمد بدوي المختون، مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

١٠. التصغير فى أسماء الأعلام العربية، للدكتور عمر صابر عبد الجليل، دار غريب، القاهرة، د. ت.

١١. تهذيب سيرة ابن هشام، لعبد السلام هارون، مكتبة السنة، القاهرة، ط٦، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

١٢. الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.

١٣. ديوان أُمَيَّة بن أبي الصلت، تحقيق الدكتور سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
١٤. ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق الدكتور فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
١٥. شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الإستراباذي، تحقيق محمد نور حسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
١٦. شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الإستراباذي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٧. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مَهْدَلي وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
١٨. شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠١م.
١٩. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، د. ت.
٢٠. فقه اللغة المقارن، للدكتور إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
٢١. فى أصول اللغة، ج١، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
٢٢. القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٢٣. الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١.
٢٤. الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق الدكتور عدنان درويش وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م.
٢٥. لسان العرب، لابن منظور، تحقيق أمين محمد عبد الوهاب وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٢٦. المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٧. المذكر والمؤنث، للمبرد، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.
٢٨. المزهر، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين، دار الجيل، بيروت، د. ت.
٢٩. المعجم الوسيط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٣٠. المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٣١. المنهج الصوتي للبنية العربية، للدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.